آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية

أ . ونادي رشيد

جامعة البليدة

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية، فلا تستطيع البقاء على كرسي الحياد حتى و لو اجتهدت في ذلك ، فصدور قوانين المالية السنوية التي بموجبها تسير الحكومات ميزانياتها ، تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الحياة الاقتصادية و ذلك إما منسجمة مع الاقتصاد أو مصححة أو متسببة في إحداث آثار إيجابية أو سلبية و هذا ما يستدعي بدوره التدخل مرة أخرى لاستعادة التوازن أو استعادة الاستقرار الاقتصادي .

Résumé :

L'objectif de cette étude est de montrer les modes de l'intervention de l'état sur l'activité économique, et ce à travers sa politique financière. En aucun cas l'état ne peut rester dans la neutralité, la promulgation des lois de finances annuelles, par lesquels les gouvernements gèrent leurs budgets, est considérée comme, une forme d'intervention directe ou indirecte sur la vie socio-économique qui engendrera sans doute des effets positifs comme négatifs sur l'économie, laissant la persistance de phénomène d'intervention pour fins de régulation ou de stabilité.

مقدمة:

أسس أدم سميث نظريته حول توازن الأسواق على فكرة سماها ب "اليد الخفية" ،أي كل ما سعى الأفراد لتحقيق مصالحهم الشخصية ترتب على ذلك تحقيق مصلحة المجتمع ،و أي تدخل للدولة من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي .و بالتالي يبقى دورها منحصرا في الحفاظ على النظام العام و الحماية للممتلكات و الأفراد معززا ذلك بمقولته المشهورة "دعه يعمل اتركه يمر".

يرى البروفسور J.Marseille " فيما يتعلق بمجتمعنا فإن مناضلو اقتصاد السوق لا يوجدون في المكان الذي نضن أننا نجدهم فيه ،إنهم هناك أين اليد الخفية للسوق التي تحثهم على التواجد ،أي في الشارع"[1]. كما وصف السوق بالغابة، تبحث الطبقة الغنية فيه عن

تحقيق مصالحهم الشخصية، على حساب الطبقات الفقيرة و المحرومة، فيتسببون بذلك في إضعاف القدرة الشرائية لها.

ثم إن أدم سميث قبل تطرقه لحرية العمل و السوق و مطالبة الدولة بعدم التدخل في الحياة الاقتصادية ،ألف كتابا أسماه ب "نظرية الأحاسيس الأخلاقية" تمهيدا للفكر الليبرالي و ما يتطلبه من أخلاق المنافسة النزيهة .

لا تخلو دراسة أو بحث في موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اليوم، من تناول النظرية العامة لكينز وأفكاره، حيث تأثر بأفكاره جل الاقتصاديين الذين عاصروه، رغم حداثتها وكثرة الأزمات وتتاليها خاصة منها أزمة التضخم الواسعة التي تواصلت حتى حلول سنة 1951 التي كان يرى منتقدوه أنها كانت نتيجة لتطبيق نظرية بعد أزمة الكساد العالمي أو ما سميت بأزمة الخميس المشؤوم (24 أكتوبر 1929).

ثم أثبتت هذه النظرية جدارتها بعد نهاية الحرب الكورية وعودة الحياة الاقتصادية في الدول التي اعتمدت نظرية كينز خاصة الأنجلو سكسونية. أخذت اليوم النظرية الكينزية مكانتها في السياسات الاقتصادية، بدراسة العلاقة بين الاستثمار والدخل التي أشار إليها مضاعف الاستثمار.

رغم النقد الذي تعرضت إليه نظرية كينز، خاصة فيما يخص نظرته السطحية للحلول الجبائية من قطاع التجارة الخارجي وانحصارها في الوضع الداخلي إضافة إلى الغموض الذي اكتنف الطلب الفعال (الوطني أو الدولي) والتوازن الداخلي الذي استنتجه كينز من خلال توازن كمي إجمالي.

غير أن أنصار أفكار كينز متمسكون بالقيمة الإضافية العلمية التي قدمها لحكومات العالم التي لا تستغني جميعها عن تدخلها في الاقتصاد عبر سياستها المالية (الجبائية منها والانفاقية)، بعد ما كان دورها مقيدا عند الكلاسيك حيث كان التدخل محتشما وجد محدود، لا يؤثر في النشاط الاقتصادي ، انطلاقا من أفكار كينز تولدت النواة الأولى لتدخل الدولة المؤثر في الاقتصاد، وبدأت أفكار الكلاسيك تفقد من تماسكها.

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكال التالي: إذا كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية ،بغية إحداث آثار مرغوب فيها وتجنب آثار غير مرغوب فيها، هو ضرورة حتمية ، فكيف يكون ذلك ؟ و ماهي الحدود الواجب احترامها ا؟

للإجابة على هذا السؤال أحاول الانطلاق من بعض المفاهيم المتعلقة بالدولة والنشاط الاقتصادي ودواعي تدخلها المستمر وصولا إلى بعض الحدود والآثار الإيجابية والسلبية عند التدخل المفرط أو الانسحاب من الحياة الاقتصادية.

أولا: الإطار المفاهيمي لكل من الدولة ،النشاط الاقتصادي ، السياسة المالية والحاجات العامة.

1 – مفهوم الدولة:

اختلف مفهوم الدولة كمصطلح يدل تارة على المنظم، السلطة، آلة سيادية وذلك حسب الحقبة الزمنية لوجودها والوظيفة التي تقوم بها.

يعرفها ماركس و إنجلز في كتاب المادية التاريخية على أنها "آلة لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى" حيث لم تكن موجودة وهي نتاج التطور التاريخي.

"الدولة يمكنها أن تفهم على أنها انتماء أفراد لجماعة وطنية تضخم ك مظاهر الحياة السياسة الاجتماعية والاقتصادية"[2]

يعرفها جل الاقتصاديون اليوم أنها شكل من أشكال التنظيم الذي يضمن الحصول والحفاظ على نمط حياة يطاق ومرتفع لشعبها ، لذا ينبغي عليها إتباع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

وتطور الدولة إنما هو حتمية ارتبط دوما بحجم ماليتها والدور الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية تطلب إشباع حاجات عامة سوف أتطرق إليها لاحقا، مما استدعى تدخلها لضبط الحياة الاقتصادية وهذا ما سوف نوضحه أولاً.

يختلف مفهوم الدولة، من حيث وجهات النظر القانونية ، المحاسبة العمومية ، الاقتصادية .[3]

من وجهة نظر قانونية فإن الدولة هيئة سياسية تعمل على فرض سيادتها على رعاياها فوق إقليمها.

من وجهة نظر المحاسبة العامة، مجموعة مصالح عامة تعمل على تقديم خدمات عمومية وتحصيل عائدات أملاكها ومؤسساتها العمومية.

من وجهة نظر اقتصادية، تقوم بتحصيل إيرادات ذات طابع عمومي وتصرف نفقات وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي.

كما اختلفت المفاهيم الاقتصادية للدولة من حيث التاريخ، فانطلقت من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة .

وعليه تبقى فكرة الدولة غامضة، فتتمثل عموما الوطن والأشخاص الذين يمثلونها خصوصا المعروفة باسم الحكومة.

حتى نزيل هذا الغموض يمكن الإستعانة بعرض قدمه Wolfs Perger حول نشأة الدولة انطلاقا من التساؤل التالي: ما هو مآل العالم المجرد من الدولة[4] .

2 – النشاط الاقتصادي:

وصف ماكس فيبر Max Weber النشاط الاقتصادي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية على أنه "يرتكز على الحفاظ على مصلحة طبقات اجتماعية معينة وجماعات معينة ويقصد بذلك عدم الإبداع في النشاط الاقتصادي مخافة الخروج عن المألوف والتقاليد السائدة والأعراف والوقوع في أضرار يحذر منها رجال الدين (عقوبات إلهية) [5].

يعرف Oskar Langeالنشاط الاقتصادي على أنه نشاط إنساني واع وهادف، ففي الظروف الاقتصادية العامة التي تقررها علاقات إنتاج والتوزيع، تظهر حوافز اقتصادية معينة إلى جانب طرف التأثير بهذه الحوافز، وتعبر عن هذا القوانين الاقتصادية للسلوك الإنساني.

يستعمل النشاط الاقتصادي وسائل ليحقق أهداف، فالإنتاج هو صنع سلع وخدمات باستعمال وسائل (عمل وموارد طبيعية و آلات) والتوزيع هو تقسيم السلع بين الناس ويحتاج بدوره إلى وسائل توزيع (مخازن، ميزان، وسائل نقل وتأدية الخدمات تحتاج هي الأخرى إلى وسائل مثل (أدوات حلاقة، أدوات طبية – أدوات تصليحية، تعليمية، موسيقية...)، نجد أن النشاط الاقتصادي يحتاج إلى علم يستخدم القوانين التكنولوجية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية التي يستعمل في النشاط الاقتصادي Technologie، حتى تهدف من صنع آلة لا يكون إلا لأغراض اقتصادية (تحقيق ربح، صناعة الغذاء، اللباس، الدواء، الأسلحة ...) كلها تتطور بتطور التكنولوجيا وحياة الناس وثقافتهم[6].

وعلى ضوء تعريف أوسكار لانكه يمكن القول أن النشاط الاقتصادي هو نشاط عقلاني يعتمد على عقل الإنسان، يستخدم الوسائل ويهدف إلى ترشيد استعمالها للحصول على أكبر منفعة بأقل التكاليف الممكنة. إذ يمكن تلخيصه في مجموعة من الاستخدامات

ذات المدلول الاقتصادي التي يقوم بها الفرد من على إنتاج، توزيع، مبادلة، استهلاك كما يمكن توسيعها في الحياة الاقتصادية من إنتاج صناعي، زراعي، تقديم خدمات.

3-السياسة المالية:

تعددت آراء المفكرين من عصر إلى عصر آخر حول مدلول السياسة المالية نتيجة تطور المجتمعات وتطور الفكر الاقتصادي و حتى لا نخوض في الناحية التاريخية، نكتفي بالاستخدام الحديث لهذا المصطلح.

"إن للسياسة المالية معنى واسع يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي"[7].

"مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة"[8]

"كبرنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوب فيها وتجنب آثار غير مرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع، اصطلاح علمي حديث نسبيا حيث لم يستخدم هذا الاصطلاح بهذا التعريف قبل أزمة الكساد العالمي الكبير، ومع ذلك فقد كانت هناك مجموعة متكاملة من أسس السياسات المالية وإن لم تعرف بهذا الإسم"[9].

" السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الغرض المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات" [10] .

على ضوء التعريفات السابقة للسياسة المالية يمكن استخلاص ما يلي:

- السياسة المالية هي أداة المالية العامة من إيرادات ونفقات توجهها الدولة من أجل التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي في المرتبة الأولى ثم تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تضم جميع المقاييس التي تسعى إلى التأثير على النمو، الفعالية، التشغيل، يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع مستويات النشاط الاقتصادي، يرمز في مدلوله إلى مجموعة من التدابير التي تضعها الدولة وتنفذها من أجل توجيه الإيرادات والنفقات العامة وصولا إلى الأهداف المذكورة، كون جميع التدابير التي ترسمها تؤثر إيجابا أو سلبا على الحياة الاقتصادية فهي تستخدم في ذلك مجموعة أدوات كالضرائب والرسوم كإيرادات سيادية ونفقات عامة وموازنة.
- للبحث في هذه العناصر يجب البحث في الحاجات العامة التي تهدف الدولة إلى إشباعها، ومن ثم تتحدد الرؤية حول البرامج و السياسة الواجب إنتاجها.

4- الحاجات العامة:

لكل فرد من أفراد المجتمع حاجات خاصة تتمثل في الغذاء، الملبس، السكن ...الخ يهدف دوما إلى إشباعها وبذلك يقوم بإعداد وترتيب وتنظيم حياته سعيا منه وراء الجهد بتدبير الموارد اللازمة لتغطيتها. لكنه من الصعب توفير الأمن اللازم له والقضاء والمرافق العامة الكبرى كالطرق والدفاع، والصحة... الخ، التي تتطلب تدخل الدولة من أجل تلبيتها ، فهي مهمة منوطة بالدولة، رغم تنوعها وتزايدها المستمر، تتحمل مسئولية تغطية نفقاتها، ومن ثم إعداد وترتيب مصادر إيرادات عامة تعادلها.

4-1 -النفقات العامة:

يختلف مفهوم النفقات العامة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها ، انطلاقا من خصائصها يمكننا معرفتها على أنها :

- استعمال مبلغ مالي، يهدف إلى إشباع حاجة عامة ،يقوم به شخص عام.

"استعمال مال موجه لنشاطات ذات منفعة عامة طبقا لإجازة الميزانية"[11] .

أي تطرق إلى جانب النفقات العامة في ميزانية الدولة تعني عملية إدارة تقنية، فالنفقة الموجهة في شكل راتب لموظف لها طابع مالي متكرر، يعود جزء منه إلى خزانة الدولة في شكل إيراد عام (ضريبة على الرواتب والأجور).

أما النفقات التي تكون في شكل إعانات وتسمى بالتحويلية، لها صفة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية ويمكن أن تكون هذه النفقات دورية في بعض الحيان وهي نهائية.

أما النفقات ذات الطابع الاقتصادي كتمويل مشاريع اقتصادية تسمى بالنفقات الاستثمارية وهي غير نهائية، أي تعود في المدى المتوسط أو البعيد بإيراد عام ، كما توجد أنواع أخرى للنفقات النهائية والمرتفعة جدا كالنفقات العسكرية.

مع التطور الاقتصادي وتزايد عدد السكان وتوسع مهام الدولة وأجهزتها وهيئتها وإدارتها وعدد موظفيها وتسابقها نحو التسلح، استدعى بالمقابل تزايد النفقات العامة، وهذا لا يحتاج منا إلى توضيح أو شرح غير أنه تصفح أي ميزانية من ميزانيات أي دولة من الدول نجد تزايد مبالغ النفقات من سنة إلى أخرى، والسبب في ذلك يرجع إلى أحد الأسباب التالية :

- زيادة عدد السكان، تطور مهام الدولة (مشاريع ضخمة، خدمات كبرى، تعليم، صحة، شقق طرقات ...)، نفقات عسكرية متزايدة .

لا أحد ينكر أن تزايد النفقات العامة المنتجة مفيد للاقتصاد على المدى المتوسط أو البعيد، بينما أي تزايد في النفقات العامة غير المنتجة ضار بالاقتصاد، كالنفقات العسكرية والأجور المبالغ فيها للإطارات السامية الممتصة للأموال العمومية، ناهيك عن التبذير والاختلاس للمال العام في حالات ضعف رقابة الجهات المخول لها ذلك أو حصر مهامها في تقديم التقارير. فترشيد النفقات العمومية ليس قضية اقتصادية فحسب بقدر ما هو قرار سياسي يتطلب الإرادة السياسية.

4 -2- الإيرادات العامة:

أي دراسة أو بحث في الإنفاق العام إلا وراود صاحبه سؤال حول مصدر تغطية هذه النفقات العامة وتحقيق التوازن المالي. التطرق إلى جانب الإيرادات العامة للدولة هو أولا عملية قانونية إذ لا يكفي إجازة ممنوحة تخول القيام بالإيرادات كما هو حال النفقات، فالإيرادات العامة تتطلب نصوص قانونية لذلك، إذ تنص معظم دساتير العالم على أنه لا يجوز أن تحدث ضريبة أو رسم من غير قانون. بعد صدور القانون الخاص بالإذن بجمع الإيرادات، يمكن إدراجها في ميزانية الدولة أو سردها حسب قدمها.

- موارد ممتلكات الدولة (دومين وطني عام وخاص) .
- ضرائب ورسوم مختلفة (جبائية) .

كما يوجد نوع آخر من الإيرادات ويعتبر إيراد خارج الميزانية يلجأ إلى الدول في حالات خاصة (كالكوارث الطبيعية والحروب وغيرها).

يدعى بالقروض العامة (داخلية أو خارجية) .

كثيرا ما تعتبر الضريبة اقتطاعا مؤلما، لكنه ضروري وطالما دافع عنه علماء المالية مبرزين أهميته في تمويل خزينة الدولة حافظا لها سيادتها، وذلك منذ زمن بعيد. لكن الأمر الذي اختلفوا حوله هو كيفية الوصول إلى ضريبة غير مكلفة، عادلة، مرنة تفي بالغرض الذي أسست من أجلها حيث اعتبرت نفقات الملك في القرون الوسطى (المبالغ المخصصة لها) من أسرار الدولة التي لا تفشى، وهنا تظهر سلطة الملك في الانفراد بتحديد مبالغ الإنفاق. أما في العصر الحاضر، نادرا ما يحدث مثل هذا التصرف من رؤساء الدول (مصادقة على ميزانية دولة دون إذن مسبق من السلطة التشريعية في شكل قوانين مالية تكميلية).

ثانيا : تدخل الدولة في الاقتصاد عبر سياستها المالية

1- أهداف السياسة المالية:

استخدم R.A. Mundel في سنة 1960 نموذج اقتصادي استنبطه من أفكار كينز يهدف إلى حل مشكل تخصيص السياسة الموازنية لغرض داخلي (تشغيل كامل) وتخصيص السياسة النقدية لغرض خارجي (توازن ميزان المدفوعات).

وعليه ظهرت عناصر سياسة موازنية وسياسة نقدية، إذ يهتم هذا النموذج بقياس مدى نجاعة كل سياسة وذلك حسب الرساميل المخصصة لذلك مقارنة بمختلف نسب الفائدة ونظام الصرف.

تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات أدت إلى ولادة أدبيات السياسة المختلطة من تخصيص السياسة الموازنية الممولة عن طريق الضرائب لغرض داخلي (سياسة مالية) أما بخصوص الغرض الخارجي يستعمل إصدار النقود (سياسة نقدية)[12] .

للسياسة المالية عدة أهداف أبرزها الهدف الحمائي الذي طورته المدرسة الحديثة Cambridge ، لوضع قيود على التجارة الخارجية من سلع ومعادن نفيسة .

تعتبر بذلك أي زيادة في ثروة بلد إنما هو نتيجة حتمية لاقتطاع من ثروة الآخر، فهي تلجأ إلى فرض رسوم جمركية على الواردات بهدف حماية الصناعات الناشئة والعمالة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية.

لكن كيف تصنف هذه الرسوم الجمركية في ضمن السياسة الحمائية ، أو ما هي حدود السياسة الحمائية مع غيرها من السياسات؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أولا معرفة النسبة التي تضمن رفع المبلغ للمنتوج من الواردات ليعادل مبلغ السلع المنتجة محليا، وكل زيادة على ذلك إنما هي سياسة مالية بهدف مالي بحت وأي نقصان إنما سببه سياسة تشجيع واردات من مواد أولية معينة أو أدوية أو حبوب ... الخ.

ثم قد تهدف إلى مرامي أخرى سياسية فرض معدلات عالية على واردات من دولة وأخرى منخفضة على واردات من دولة أو مجموعة دول أخرى تاركة أفضلية أو معاملة بالمثل.

2 -صور تدخل الدولة في الاقتصاد:

اختلفت صور تدخل الدولة في الاقتصاد من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى ، بغرض تحقيق أهداف متعددة ،تتدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية بأشكال مختلفة ،أهمها السياسة المالية ، تارة عن طريق الضرائب والرسوم وتارة أخرى عن طريق الإنفاق الحكومي.

وهذا ما سمي بالسياسة المالية للدولة من إعادة توزيع الدخل وتوجيه الاستثمار ودعم الاستهلاك عن طريق تحديد الأسعار و تسمى سياسة إنفاقية، و فرض ضرائب و رسوم على نشاطات و إعفاء أخرى أو رفعها على موارد و تخفيضها لأخرى و يدعى بالسياسة الجبائية. كما تتدخل في تحديد سعر الصرف تارة لتطوير الاستثمار و ذلك بتدخلها في الأسواق المالية و هذا ما يسمى بالسياسة النقدية ، كما يمكنها قيادة المشاريع و النشاطات الهامة بنفسها .

و تدخل الدولة في الإقتصاد ليس وليد اليوم ، لكن يرجع ذلك إلى أفكار سبقت كينز مثل المقريزي الذي طالب بتدخل الدولة في الإقتصاد في حالة وجود أزمات إقتصادية و التعامل بعملة واحدة بدلا من الذهب و الفضة خشية أن تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة ،

ثم اذا تعمقنا أكثر في جذور التاريخ نجد صورة ولو بسيطة من صور تدخل الدولة، خلال الأزمة الإقتصادية التي مست مصر المذكورة عندنا في القرآن الكريم، إذ أشار من خلالها سيدنا يوسف–عليه السلام– على الملك بتخزين القمح لمدة معينة(قبل الأزمة) ثم توزيعه (في فترة الأزمة) كحل لآحتواء الأزمة و ضبطها .

أما في الفكر الحديث ،ظهرت ملاح تدخل الدولة جليا في الإقتصاد بعد تفشي أزمة الكساد العالمي 1929 ، إذ طالب كينز بتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية .

كان تدخل الدولة قبل أزمة 1929 يقتصر على الحماية و الأمن و الدفاع و القضاء ، و كان يطلق عليها بالدولة الحارسة .

ثم توسع و تنامي الطبقة البورجوازية المتسببة في أزمة 1929 و فقدان ربع المجتمع لمنصب عمله ، بات ضروريا تدخل الدولة لضبط العمالة ، فلجأت إلى سياسات مالية عندما فشلت محاولات سياساتها الإجتماعية بتحسيسها للطوائف الدينية تارة و العائلات تارة أخرى ، ثم أخذت شكل قوانين إجتماعية (حق العمل ، التعليم ، الصحة ، العطلة السنوية ...) و عليه أطلق تسمية الدولة الحامية بعدما كانت حارسة فقامت بالرقابة على الإنتاج و طرق الإنتاج و الأسعار ، و تنامى هذا الدور حتى أصبحت تسيطر على نشاطات إقتصادية بامتلاكها لأسهم فسميت بالدولة المقاولة .

« أكيد أن غير المتخصص – صيرفي – موظف – شخص عام – متشبع بالنظرية الكلاسيكية مثلهم مثل الإقتصادي المحنك يعيشون بفكرة أنه كل ما يقوم شخص بإدخار ، يقوم بشيء من شأنه تخفيض تلقائي في سعر الفائدة ، الذي من شأنه يحث تلقائيا على تكوين رأس المال . كل إنخفاض لسعر الفائدة بقدر ما يجب حتى يتساوى الإنتاج المضاف لرأس المال مع زيادة الإدخار و بالإضافة إلى ذلك ، المقصود هنا ظاهرة ضبط آلي يضمن شرعية العاملين دونما الحاجة إلى تدخل خاص أو عناية من طرف السلطة النقدية »[1] .

أراد كينز من خلال هذه النظرية تبيان العلاقة بين الدخل و الاستثمار تدعى بالمضاعف Multiplicateur « السياسة الأكثر نفعا تقوم على تخفيض معدل الفائدة بالنسبة إلى منحنى المنفعة الحدية لرأس المال حتى يتحقق التشغيل الكامل »[2].

مع تزايد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي خاصة في ظل إقتصاد السوق ، بوضعها لسياسات محكمة و سن قوانين و مناخ إستثماري ، مراقبة المنافسة و تنظيمها ، إرساء

قواعد الملائمة و المعايير النوعية و الجودة (منع أشكال الإحتكار و الغش) ، حماية المستهلك ، إدخال تصحيحات و تصويبات على الحياة الإقتصادية تارة عن طريق قوانين مالية سنوية (سياسة مالية) ، من جانب الإيرادات (توجيه جبائي) دعم إستثمار ، تشجيع قطاعات و مواد ، منح مزايا ، إمتيازات ، إعفاءات ، رسوم جديدة ...الخ ، أما من جانب النفقات فهي تحاول إعادة توزيع الدخول توزيعا عادلا ، و إرساء مبدأ العدالة الإجتماعية من تحويل إقتطاعات(ضرائب و رسوم) فرضتها على ذوي الدخول مرتفعة ، بغية توجيهها صوب ذوي الدخول المنخفضة أو المعدومة .

ثالثا : دواعي تدخل الدولة في الاقتصاد والحدود التي تستدعي انسحابها منه

1 – أ سباب تدخل الدولة :

ترتكز النظرية الكينزية إذا على آلية توزيع الدخل عبر سياستها المالية ، تهدف من خلاله إلى القضاء على أزمة الشغل و تعجيل الاستثمار .

هل هذه النظرية تؤدي عبر إعادة توزيع الدخل إلى رفع دخول الطبقات الضعيفة في المجتمع و بالتالي التقليل من حدة الفوارق الإجتماعية بين الطبقتين ، أم أنها لا تعدو إلا اختباء وراء فكرة التدخل للتصرف في أموال عمومية بهدف إعادة إنفاقها على فئة معينة ؟

هل سياسة الضرائب المباشرة المنتهجة حاليا كأهم اقتطاع يمس مباشرة ملاك رؤوس الأموال، مساهمين في شركات ، مقاولين ، صناعيين و مؤدوا الخدمات ، تعمل على إعادة توزيع عادل للدخول ؟

أود الإشارة أولا إلى الملاحظات التالية :

- معدل الضريبة على الدخل الإجمالي في إنخفاض ، كذلك بالنسبة لمعدل الضريبة على أرباح الشركات ، لكنه يبقى أعلى منه على الدخل الإجمالي للرواتب و الأجور ، ثم إن الضرائب غير المباشرة يتوسع حقل إخضاعها ، مما لا يترك مجالا للشك أن السياسة الجبائية لا تهدف أبدا لرفع دخول الطبقات الفقيرة و إزالة الفوارق الإجتماعية ، هذا من جانب الإيرادات ، أما من جانب النفقات نجد إتساع الهوة تزداد بين طبقات المجتمع إلى حد ذوبان الطبقة المتوسطة ، بفعل سوء توزيع الدخل .
- من الناحية النظرية قد يظهر أن الإقتطاع الضريبي في حالة الضريبة المباشرة التصاعدي عبر الشرائح ، تقتطع بنسب مرتفعة على الدخول المرتفعة و تبقى

الأفضلية للدخول المنخفضة ، لكن مع التفاوت الكبير بين الأجور يظهر الأجر الصافي أن الفارق يزداد بحدة و لا مجال لتسويته عبر تدخل الدولة المزعوم .

عندما تتحول الفكرة المطروحة إلى أداة سياسية في يد الدولة ، فإنها تأخذ منعرجا آخرا ، و ذلك بإدخال متغيرات ، كتقليص فئات الدخل و منح أجور جد مرتفعة و مزايا لطبقة معينة من الإطارات دون طبقات المجتمع الأخرى ،فتصبح عندئذ هذه السياسة غير مجدية في إرساء التكافل الإجتماعي عبر إعادة توزيع الثروة، ناهيك عن إمكانية التهرب و الغش الضريبي الذي يستعمله المكلف بالضريبة و يتعذر ذلك على الأجراء .

2 – حدود تدخل الدولة :

عندما تنسحب الدولة من الإقتصاد أو تفرط في التدخل فإنها تتسبب في أزمات ، لكن ما هي دواعي تدخل الدولة و ما هي القطاعات التي يجب وضع يدها عليها و ما هي آلية ذلك ؟

نجد أن أهم التجاوزات في الإقتصاد غالبا ما تحدث في القطاع المصرفي الخاص منه و العام ، إذ يتوجب على الدولة مايلي :

- تكثيف الرقابة على نشاطات القطاع المصرفي العام و الخاص .
- هيمنة الدولة على قطاع النقل (عند انسحابها تعم الفوضى و تضعف شبكة النقل) .
- حماية المودعين و المدخرين لدى البنوك التي رخصت الدولة باعتمادها ، في حالة الإفلاس أو التصفية .
- سن قوانين من شأنها حماية المودعين (ضمان تعويض).
- إلتزام الدولة بتحمل مسؤولياتها عند حدوث أزمة تسببت فيها (فراغ قانوني ، عدم إجراء رقابة ، ضعف الإدارة في شؤون تسيير البلاد) .

علما أن كل تعهد من قبل الدولة بالتعويض ، عواقبه نفقات إضافية .

- تكثيف الرقابة على النفقات ذات طابع تدخلي غير منتج (رقابة على الآمرين بالصرف مهما كانت درجة مسؤولياتهم و وظائفهم في سلم السلطة) .
- الإلتزام بتقديم ميزانيات و شرح لنشاطات و تطبيق البرامج المسطرة ، لكل مبلغ تم إنفاقه أمام المواطنين عن طريق الإعلان و الإشهار .
- تقديم تقارير مفصلة على المشاريع غير المكتملة مع عرض الأسباب .

- معاقبة الإسراف و التعهد بإعادة المبالغ المالية في حالة (ثبوت إسراف و تبذير مال عام أو إختلاس) .
- الرقابة على تحويل الأموال من طرف مؤسسات أجنبية .
- تنظيم و متابعة النشاطات المصنفة ملوثة للبيئة ،تسيير النفايات الخطيرة و الضارة و المتسببة في أمراض ...

رؤية أنصار الفكر الليبرالي في أن أي تدخل للدولة في الإقتصاد من شأنه إحداث عقبة في وجه المنافسة و بالتالي النمو ، هذا من جهة ، كما تعمل على تشجيع التبذير على حساب المؤسسات الإنتاجية و تعاقب الاستثمار عن طريق الاستهلاك العام غير المستثمر من جهة أخرى، يفسر باقتطاع رؤوس الأموال من المبادرة الفردية للإستعمال غير المنتج كسياسة إعادة التوزيع المنتهجة بواسطة الإنفاق الحكومي في مجالات غير منتجة كالحماية الإجتماعية (خدمات صحية ، منح عائلية...مثلا) من شأنه رفع الأجور غير الداخلة مباشرة في عمل الإنتاج fordisme أو التوقف عن العمل مع دفع أجر مقابل ذلك ، و الحفاظ على الطلب الذي من شأنه تطوير الاستهلاك الواسع .

« عندما تخفض الدولة من قروضها ، يجب عليها أن تتأكد من عدم كبحها للنشاط الإقتصادي مستقبلا . كما أن السياسات المالية المقيدة تؤدي غالبا إلى تناقص الضرائب مما يؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح و الاستهلاك الخاص مما يعوض ما يكون أثر تعويضي للاستهلاك العام »[13]

باستطاعة الدولة التقليل من الأعباء التي تثقل الإقتصاد و العراقيل التي تقف في وجه السير الحسن للأسواق .

أنواع تراجع الدولة كثيرة منها : التخفيض من عبء الضرائب على الدخل ، الحث على الإدخار و العمل، عدم خوصصة القطاع العام القوي، التراجع عن سياسة الحماية الإجتماعية المفرطة ،التخفيف من الإقتطاعات الإجمالية .

عندما تقبل الدولة على التخلي على قطاعها العام القوي ، يعود عليها بإيراد ، يقلل من نفقاتها الإجمالية ، لكن بالمقابل يؤدي تسريح العمال و انتشار البطالة إلى ارتفاع الهوة بين طبقات المجتمع ، مما يستدعي تدخل أكثر للدولة و تخصيص نفقات غير إنتاجية مستقبلا .

الخلاصة :

يقول الاقتصادي Frederic Bastiat في كتابه " ما نراه و ما لا نراه " ، « سوف أتفق مع حفار لحفر ساقية داخل الحقل بمبلغ معين ، قبل بداية الأشغال يأتي قابض الضرائب ليأخذ مني هذا المبلغ الذي يضيفه وزير إلى مائدة غذائه .

مبلغ اقتطعه عون ضرائب، يضاف إلى مائدة وزير هو عبارة عن تحويل مبلغ مالي فقط في شكل اقتطاع إجباري عملي إداري بحت لا أكثر و لا أقل، هذا ما نراه.

لكن الذي لا نراه هو: حقل يغرق و حفار بدون عمل .

حتى لا تكون النفقات العامة سلبية يجب أن توجه صوب قطاعات هامة كالتعليم، الصحة، الطاقة، البيئة، الهياكل القاعدية للبحث العلمي التي تعمل على تطوير فعالية المؤسسات الخاصة و العامة، كما تعتمد على هياكل قاعدية عامة مثل شبكة النقل ، الطرق ، سكك حديدية ...إلخ .

يرى العديد من اقتصاديي اليوم ، أن سوء توزيع الثروة يظهر عند اقتطاع أموال من الذين يشتغلون الثروة لتستقر عند المستفيدين من الريع من أصحاب زبائن الأموال المدخرة (أصحاب المؤسسات المصرفية) ،مما يؤدي إلى ارتفاع في عدد البطالين ، و يتفقون بذلك مع كينز في إرجاع سبب الأزمة لاقتصاد الريع مشيرين بذلك إلى المستفيدين من الفرق في أسعار الفائدة.

وعليه بات من المؤكد تركيز تدخل الدولة في الاقتصاد بواسطة تكثيف الرقابة على ممارسات البنوك. أما الاقتصادي J.E.Stiglitz صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد ومستشار الرئيس الأمريكي كلينتون ،فانه يرى أنه على الدولة اليوم التخلي عن الوظائف القديمة و تحمل وظائف و مهام جديدة،إذ أن التحدي على حسب تعبيره يكمن في إيجاد التوازن المعقول بين الدولة و السوق ،بين نشاط الجماعات المحلية و الوطنية و الدولية ،بين الحكومي و غير الحكومي[14] (بتصرف).

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1 – بول أ. ساموسلون – علم الإقتصاد – ترجمة مصطفى موفق – د م ج الجزائر 1993

2– حامد عبد الحميد دراز – السياسات المالية – الإسكندرية – 2003 .

3 – السيد عطية عبد الواحد – دور السلطات المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية – التوزيع العادل للدخول

–التنمية الاجتماعية–ضبط التضخم ط1 دار النهظة العربية بيروت 1993.

4 – عبد المنعم فوزي – المالية العامة و السياسات المالية –دار النهضة العربية بيروت– 1973.

5 – محمد دويدار – مبادئ الإقتصاد السياسي – منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2003.

6 – وجدي حسين – المالية العامة و الإقتصاد العام – الإسكندرية – 1988 .

المراجع باللغة الفرنسية :

1 – Frederic Bestiat – ce qu'on voit . ce qu'on ne voit pas – édition Chitoumi quebec 2002 .

2 – I . Ossaditchaia – de Kynes à la synthèse néo-classique (étude critique) édition du progref Moscou 1975 .

3-Josef E Stiglitz –Quand le capitalisme perd la tete –edition Fayard Paris 2003.

4-Jacques Marseille –Le grand gaspillage –édition perrin France 2005.

5 – Luc Weber – L'état acteur économique 3 éme édition economica Paris 1997.

6 – Louis Trotabas – Finances publiques 4 éme édition Dalloz Paris 1970 .

7 – Lexique d'économie 1 ére édition Dalloz 2008 .

8 – Maurice . Roy – Théorie générale Kynes analyse critique – Hatier paris 1972

9 – P . Abecassis – P.Bati Foulier - S.Zeghni – Le rôle de l'état dans la vie Economique et sociale – édition éllipss paris 1996 .

10 – Robert fossaret – L'avenir de capitalisme 1961 .

المجلات :

1 – Revue .économique – Vol 48 n°3 – mai 1997 .

2-Finances et développement vol 38 n°4Décembre 2001 FMI.

المواقع الالكترونية:

http:www.uqac.uquebec.ca/index.htm

---

[1] Jaques Marseille –le grand gaspillage-edition perrin France 2005 page 290

[2] C.E.S rôle de l'état http WWW.uquebec , date de consultation : le : 09 Mai 2009

[3] Lexique d'économie 1er édition DALLOZ 2008, P 351.

[4] Luc Weber, L'état action économique 3ème édition , 1997, France, P 15.

[5] أوسكار لانكه الاقتصاد السياسي –القضايا العامة-تعريب الدكتور محمد سلمان حسن ط4 بيروت 1982 ص165 (بتصرف)

[6] أوسكار لانكه مرجع سابق ص 168 (بتصرف)

[7] السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق (التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل....)، القاهرة، 1993 (ص 17).

[8] وجدي حسين، المالية العامة والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص 431.

[9] وجدي حسين، مرجع سابق، ص 431.

[10] عبد المنعم فوزي المالية العامة والتشريع المالي، بيروت، 1973، ص 39.

[11] Louis Trotabas- Finances publiques 4 éme édition Dalloz 1970, P 189.

[12] Revenue économique Vol- 48- n° : 3, Mai 1997, P 475 بتصرف

[1] - J.M .Kynes – Théorie générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie T_2 page 39 -édition Chitoumie quebec 2002 .

[2] - J.M. Kynes – O.p.cité – Page 191

[13] - Revue économique – O.p.cité V.48 n° 03 mai 1997 – Page 481 .

[14] Josef .E.Stiglitz –Quand le capitalisme perd la tete-edition Fayard –Paris 2003 page 13